[illegible]

[illegible] قولهم : هذا بسراً أطيب منه رطباً

وقد أفرد شيخنا الجلال السُّيُوطِيُّ (٢) لها مُؤلَّفاً ، سمَّاهُ (تُحْفَة النُّجَبَا) (٣) قال فيه : في ذلك عشرة أسئلة :

الأول : ما وجه انتصاب (بُسْراً ، ورُطَباً) ؟

والجواب : أنه على الحال في أصحِّ القولين (٤) ، وعليه سيبويه (٥) ؛ لأن المعنى عليه ؛ فإن المُخْبِرَ إنما يُفضِّلُهُ على نفسه باعتبار حالةٍ من أحواله (٦) ، ولولا ذلك لما صَحَّ تفضيل الشيء على نفسه ، والتفضيل إنما صَحَّ باعتبار الحالتين فيه (٧) ، فكان انتصابها على الحال ؛ لوجود شرط الحال ، خلافاً لمن زعم أنه خبر (كان) (٨) .

فإن قلت : هلَّا جُعِلَ تمييزاً .

قلت : يأبى ذلك أنه ليس من قِسْمَي (٩) التمييز ؛ فإنه ليس من المقادير المنتصبة عن (١٠) تمام الاسم ، ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة (١١) ، فلا يصح أن يكون تمييزاً .

السؤال الثاني : إذا كانا حالين ، فمن صاحب الحال ؟

والجواب : أنه الاسم المضمر في (أطْيَب) (١٢) الذي هو راجع إلى المبتدأ من خبره ، فـ (بُسْراً) حال من الضمير ، و (رُطَباً) حال من الضمير المجرور بـ (مِنْ) ، وهو المرفوع المستتر في (أطْيَب) من جهة المعنى ، ولكنه تَنَزَّلَ مَنْزِلةَ الأجنبي .

وذهب الفارسيُّ (١٣) إلى أن صاحب الحالين الضَّمِيرُ المُسْتَكِنُ في (كان) المُقَدَّرَة ، وأصل المسألة : هذا إذا كان - أي (١٤) وُجِدَ - بُسْراً أطْيَبُ منه إذا كان - أي وُجِدَ - رُطَباً (١٥) . وهذان القولان مَبْنِيَّانِ على المسألة الثالثة .

السؤال الثالث : ما العامل في الحالين ؟

والجواب : فيه أربعة أقوال :

أحدها : أنه ما في (أطْيَب) من معنى الفعل .

والثاني : أنه (كان) التامةُ المقدرةُ ، وعليه الفارسيّ .

والثالث : أنه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل ، أي : أشِيرُ إليه .

والرابع : أنه ما في حرف التنبيه من معنى الفعل .

ورُجِّحَ الأوَّلُ بأمور :

منها : أنهم متفقون على جواز : زيد قائماً أحْسَنُ منه راكباً ، و: تَمْرَةُ نَخْلي بُسْراً أطْيَبُ منها رُطَباً . والمعنى في هذا كُلِّه وفي الأول سواءٌ ، وهو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين ، فانتفى اسم الإشارة وحرف التنبيه ، ودار الأمر بين القولين الباقيين . والقول بإضمار (كان) ضعيفٌ ؛ فإنها لا تُضْمَرُ إلا حيث كان في الكلام دليل عليها ، نحو : إن خَيْراً فخيرٌ وإن شراً فَشرٌ (١٦) ، وبابِهِ ؛ لأن الكلام هناك لا يتم إلا بإضمارها ، بخلاف هذا . ويبطله شيء آخر ، وهو كثرة الإضمار ، فإن القائل به يُضمِرُ ثلاثة أشياءَ : إذا ، والفعل ، والضمير . وهذا بعيدٌ بما لا دليل عليه (١٧) .

ومنها : لو كان العاملُ الإشارةَ ، لكانت إلى الحال ، لا إلى الجوهر ، وهو باطل ؛ فإنه إنما يشير إلى ذات الجوهر ؛ ولهذا تَصِحُّ إشارته إليه ، وإن لم يكن على تلك الحال ، كما إذا أشار إلى تَمْرٍ يابسٍ فقال : هذا بُسْراً أطْيَبُ منه رُطَباً ؛ فإنه يصح ، ولو كان العامل في الحال هو الإشارة لم يَصِحَّ .

ومنها : لو كان العامل الإشارة ، لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقاً ؛ لأن تقييد المشار إليه باعتبار الإشارة - إذا كان مبتدأ - لا يُوجِبُ تَقْيِيدَ خبره ، إذا أخبرت عنه ؛ ولهذا نقول : هذا ضاحكاً أبي ، فالإخبار عنه بالأبُوَّةِ غيرُ مُقَيَّدٍ بحال ضحكه ، بل التقييد للإشارة فقط ، والإخبار بالأبُوَّةِ وقع مطلقاً عن الذات .

ومنها : أن العامل لو لم يكن هو (أطيَب) لم تكن الأطْيَبِيَّةُ مُقَيَّدةً بالبُسْرِيَّةِ ، بل تكون مطلقةً ، وذلك يُفْسِدُ المعنى ؛ لأن الغرض تقييد الأطيبيَّة بالبُسْرِيَّة مُفضَّلةً على الرُّطَبِيَّة ، وهذا معنى العامل . وإذا (١٨) ثبت أن الأطيبية مقيدة بالبُسْرِيَّة وجب (١٩) أن يكون (بُسْراً) معمولاً لـ (أطيَب) .

فإن قلت : لو كان العامل هو (أطيب) لزم منه المُحالُ ؛ لأنه يستلزم تقييده بحالين مختلفين ، وهذا ممتنع ؛ لأن الفعل الواحد لا يقع في حالين ، كما لا يقع في ظرفين . لا يقال : زَيْدٌ قائمٌ يَوْمَ الجمعة يَوْمَ الخميس ، ولا يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ، ولا ظرفين ، إلا أن يتداخلا ويصحَّ الجمع بينهما ، نحو : زيدٌ مُسافرٌ يوم الخميس ضَحْوةً ، و : سرت راكباً مسرعاً؛ لدخول الضحوة في اليوم ، والإسراع في السير ، وتضمُّنِه له ، ولا يجوز : سِرْتُ مُسْرِعاً مُبْطِئاً ؛ لاستحالة الجمع بينهما ، فكذلك يستحيل أن يعمل في (بُسْراً ورُطَباً) عامل واحد ؛ لأنهما غير متداخلين .

فالجواب : أن العامل في الحالين متعدد لا مُتَّحِدٌ ، فالعامل في الأول ما في (أطيب) من معنى الفعل ، وفي الثاني من معنى (٢٠) التمييز والانفصال منه (٢١) بزيادة في تلك الصفة ، وهو الذي تضمنه معنى أفعل ، وتعلَّقَ به حرف الجر (٢٢) ؛ لأنك إذا قلت : هذا أطيب من هذا ، تريد : أنه طاب وزاد طيبُه عليه .

وعَبَّرَ عن هذا طائفةٌ بأن قالوا : أفعل التفضيل في قوة فعلين (٢٣) ، فهو عامل في (بُسْر) باعتبار (طاب) . وفي (رُطَباً) باعتبار (زاد) ، حتى لو فَكَكْتَ ذلك لقلت (٢٤) : هذا زاد بُسْراً في الطِّيب على طِيبِه في حال كونه رُطَباً ، وكان المعنى المطلوبُ مستقيماً .

السؤال الرابع : إذا كان العاملُ أَفْعَلَ التفضيل لزم تقديم معموله عليه ، والاتِّفَاقُ على منعه (٢٥) .

والجواب من وجهين :

أحدهما : لا نُسَلِّمُ المنعَ ، ودعوى الاتفاق غير صحيح ؛ فإن بعض النحاة جَوَّزَهُ (٢٦) ، لقوله :

أَوْ مَازَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ (٢٧)

الثاني : سَلَّمْنَاهُ به (٢٨) ، إلا أنه خاصٌّ بـ (مِنْكَ) ، لا يتعدَّى (٢٩) إلى الحال والظرف ، وذلك لأن (منك) في معنى المضاف إليه (٣٠) - على ما تقرر في بابه - فكُرِهَ تَقْدِيمُهُ على ما هو كالمضاف ، ولا يلزم من ذلك امتناعُ تقديم معمول ليس مِثْلَهُ .

وجوابٌ ثالثٌ : وهو أنهم إذا فَضَّلُوا الشيءَ على نفسه باعتبار حالين ، فلا بُدَّ من تقديم أحدهما على العامل ، وإن كان مِمَّا لا يَسُوغُ تقديمُهُ لو لم يكن كذلك . وكذا إذا فضَّلُوا ذاتين باعتبار حالين ، قَدَّمُوا أحدهما على العامل ، وقد قالوا : زَيْدٌ قائماً كعمرو قاعداً ، فإذا جاز تقديم هذا المعمول (٣١) على كاف التشبيه - التي هي أبعدُ في العمل من باب أَفْعَلَ - فتقديم معمول أَفْعَلَ أجْدَرُ .

السؤال الخامس : متى يجوز أن يعمل العامل الواحد في حالين ؟ وما ضابطه ؟

والجواب قد عُرِفَ مما تقدم ، وهو إذا كانت إحدى الحالين متضمنةً للأخرى ، نحو : جاء زيد راكباً مسرعاً .

السؤال السادس : هل يجوز التقديم والتأخير في الحالين أم لا ؟

والجواب : أن الحال الأولى يجوز فيها ذلك ؛ لأن العامل فيها لفظيٌّ ، فلك أن تقول - مع ما تقدم - : هذا أطيبُ بُسْراً منه رُطَباً - وهو الأصل (٣٢) - ولا يجوز في الثانية التقديم ؛ لأن عاملها معنويٌّ ، والعامل المعنويُّ لا يُتَصوَّرُ تقديمُ معموله عليه (٣٣) .

السؤال السابع : كيف تُصُوِّرَتْ الحال في غير المشتق ؟

والجواب : أنْ ليس لشرط الاشتقاق حُجَّةٌ ، ولا قام عليه دليلٌ ، ولهذا كان الحُذَّاقُ من النحاة على أنه لا يشترط (٣٤) ، بل كل ما دَلَّ على هيئة صَحَّ أن يقع حالاً ، ولا يشترط فيها إلا أن تكون دَالَّةً على معنىً مُتحوِّلٍ (٣٥) ، ولهذا سُمِّيَتْ حالاً ، كما قال :

لو لم تحُل ما سُمِّيَتْ حالا   وكُلُّ ما حَالَ فَقَدْ زَالا (٣٦)

وكم من حال وردت جامدةً ، نحو : تَمَثَّلَ (٣٧) لي المَلَكُ رَجُلاً ، (هذه نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً) (٣٨) ، مررت بهذا العود شجراً ، ثم مررت به رَمَاداً . وتأويل ذلك بمشتق تَعَسُّفٌ ظاهر (٣٩) .

السؤال الثامن : إلى أيِّ شيءٍ وقعت الإشارة بقولهم : هذا ؟

والجواب : أن مُتَعَلَّقَ الإشارة هو الشيء الذي تتعاقب عليه هذه الأحوال ، وهو ما يخرجه (٤٠) النخل من أكمامها (٤١) ، فيكون بلحاً ، ثم بَسَاةً ، ثم خَلالاً ، ثم بُسْراً ، إلى أن يكون رُطَباً ، فمتعلَّقُ الإشارة المحَلُّ العاملُ لهذه الأوصاف ، فالإشارة إلى شيء ثالث غير البُسْر والرُّطَب (٤٢) ، وهو حامل البُسْرِيَّةِ والرُّطَبِيَّةِ ، أي الحقيقة الحاملة لهذه الصفات (٤٣) .

ويَدُلُّ على ذلك أنك تقول : زيد قائماً أخطب منه قاعداً ، وقال عبدالله بن سَلَام (٤٤) لعثمان (٤٥) : أنا خارجاً (٤٦) أنفعُ مني لك دَاخِلاً (٤٧) ، ولا إشارةَ ولا مُشَارَ إليه هنا ، وإنما هو إخبارٌ عن الاسم العامل للصفات التي منها القيام والقعود والدخول والخروج ، ولا يصح أن يكون مُتعلَّقُ الإشارة صفةَ البُسْرِيَّة ولا الجوهر بِقَيْد تلك الصفة ؛ لأنك لو أشرتَ إلى البُسْرِيَّة أو الجوهر بقيْدِها لم يَصِحَّ تقييده بحال الرُّطَبِيَّة ، فلم يَبْقَ إلا أن تكون الإشارة إلى الجوهر الذي تتعاقب عليه الأحوال ، وهو يُبَيِّنُ لك بُطلانَ قول من زعم أن متعلَّقَ الإشارة في هذا هو العامل في (بُسْراً) ، فإن العامل إمَّا ما تضمنه (أطيب) من معنى الفعل ، وإما (كان) المقدرة ، وكلاهما لا يصح تعلق الإشارة به .

السؤال التاسع : هَلاَّ قلتم : إن (بُسْراً ورُطَباً) منصوبان على خبر (كان) ، وتخلصتم من هذا كُلِّه ؟

والجواب : أن (كان) لو أَضْمَرْتَ لأَضْمَرْتَ ثلاثةَ أشياءَ : الظرف الذي هو (إذا) ، وفعل (كان) ، ومرفوعها ، وهذا لا نظير له ، إلا حيث

دَلَّ (٤٨) عليه الدليل ؛ وإذا منع سيبويه من إضمار (كان) وحدها (٤٩) ، فكيف يجوزُ إضمار إذْ أو إذَا (٥٠) معها ، وأنت لو قلت : سآتيك جاء زَيدٌ – تريد : إذا جاء زَيدٌ – لم يَجُز بإجماعٍ ، فهاهنا (٥١) أَوْلى ؛ لأنه لا يُدْرَى : أ إذْ (٥٢) تريد أمْ إذا ، وأن (سآتيك) (٥٣) لا يحتمل إلا أحدهما . وإذا بَعُدَ إضمار الظرف وحده ، فإضماره مع (كان) أبْعَدُ ، ومَنْ قَدَّرَهُ من النحاة (٥٤) فإنما أشار إلى شرح المعنى بضربٍ من التقريب .

فإن قيل : يدل على إضمار (كان) أن هذا الكلام لا يُذكرُ إلا لتفضيل شيء في زمانٍ من أزمانه على نفسه في زمانٍ آخر ، ويجوز أن يكون الزمان المُفضَّلُ فيه ماضياً ، وأن يكون مستقبلاً ولابُدَّ من إضمار ما يَدُلُّ على المراد منهما ، فيُضمرُ للماضي إذْ ، وللمستقبل إذَا ، وإذْ وإذَا يطلبان الفعل ، وأعَمُّ الأفعال وأشملُها فعلُ الكونِ ، فتعيَّنَ إضمار (كان) ؛ لتصحيح (٥٥) الكلام .

قيل : إنما يلزم هذا السؤال إذا أضمرنا الظرف ، وأما إذا لم نُضمره لم يُحتج (٥٦) إلى (كان) .

وأما قولكم : إنه يُفضَّلُ الشيءُ على نفسه باعتبار زمانين ، وإذْ وإذَا للزمان .

فجوابه : أن (٥٧) في التصريح بالحالين المُفَضَّلِ أحدهُمَا على الآخر غُنْيَةً عن ذكر الزمان وتقدير إضماره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : هذا في حال بُسْرِيَّتِه أطيبُ منه في حال رُطَبِيَّتِهِ استقام الكلام ، ولا إذْ هنا ولا إذَا ؛ لدلالة الحال على مقصود المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين .

السؤال العاشر : هل يشترط اتِّحادُ المفضل والمفضل عليه بالحقيقة ؟

والجواب : أن وضعها كذلك (٥٨) ، ولا يجوز أن تقول : هذا بُسْراً أطيَبُ منه عِنَباً ؛ لأن وضع هذا الباب لتفضيل الشيء على نفسه باعتبارين ، وفي زمانين ، فإن جئتَ بهذا التركيب وَجَبَ الرفع ، فقلت : هذا بُسرٌ أطيبُ منه عِنَبٌ ، فيكون جملتين : إحداهما : هذا بُسْرٌ ، والثانية : أطيبُ منه عِنَبٌ ، والمعنى : العِنَبُ أطيَبُ منه . ولو قلت : هذا البُسْرُ أطيَبُ منه عِنَبٌ ، لاتَّضحَتْ المسألة ، وانكشف معناها (٥٩) .

تعليقات المسألة الرابعة
(البُسْرِيَّة)

(*) تُلَقَّبُ هذه المسألة بلقب (البُسْرِيَّة) أخذاً من كلمة (بُسْراً) الواردة في قولهم المشهور : (هذا بُسْراً أطيَبُ منه رُطَباً) . و (البُسْرُ) هو التمر قبل أن يُرْطِبَ ، وهو اسم جنس جمعيٌّ ، يُفرق بينه وبين واحده بالتاء ، فيقال في مفرده : بُسْرَة . أما جمعه فقال سيبويه : لا تكسر البسرة إلا أن تجمع بالألف والتاء ؛ لقلة هذا المثال في كلامهم ، وأجاز (بُسْرَان) إذا أريد نوعان من البسر .

والمعنى العامُّ للبُسْر هو الإعجال في كل شيء ، يقال : بَسَرْتُ غريمي : إذا تقاضيتهُ قبل محل المال ، وبَسَرْتُ الدُّمَّلَ : إذا عَصَرْتَهُ قبل أن يتقيحَ ، وبَسَرَ حاجته وابتسرها : طلبها في غير أوانها ، أو في غير موضعها ، والبُسْرُ هو الغَضُّ من كل شيء ، ومنه قيل للتمر قبل أن يُرْطِبَ ، وذلك لغضاضته .

وأما (الرُّطَب) فهو نضيج البسر قبل أن يُتْمِرَ ، واحدته : رُطَبَةٌ ، قال سيبويه : ليس رُطَبٌ بتكسير رُطَبَة ، وإنما الرطب كالتمر ، واحد اللفظ مذكر ، يقولون : هذا الرطب ، ولو كان تكسيراً لأنَّثوا ، وقال أبو حنيفة : الرُّطَبُ هو البسر إذا انهضم فَلاَنَ وَحَلاَ .

[انظر لسان العرب (رطب . بسر)] .

(١) أي قول العرب ، وهو مشهور في كتب اللغة والنحو ، والمشار إليه بـ(هذا) في صدر المسألة هو (التمر) ، والمعنى : هذا التمر بُسْرُهُ أطيَبُ من رُطَبِهِ .

وتجد هذا القول – مع إشارة إلى هذه المسألة موجزةً أو مُفَصَّلةً – في :

* ارتشاف الضَّرَب – لأبي حيان – تحقيق مصطفى النحاس [٢ / ٣٥٣] .
* الأماليُّ – لابن الشجري – دار المعرفة بيروت – [٢ / ٢٨٥] .
* الأماليُّ – لابن الحاجب – تحقيق هادي حسن حمودي – عالم الكتب – الطبعة الأولى – سنة ١٤٠٥هـ [٤ / ١٨٢] .
* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد – دار الجيل بيروت – الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ – [٢ / ٣٣١] .
* الإيضاح في شرح المُفَصَّل – لابن الحاجب – تحقيق موسى بناي العليلي – مطبعة العاني ببغداد [١ / ٣٣٥] .
* بدائع الفوائد – لابن قيم الجوزية – نشر دار الكتاب العربي ببيروت – [٢ / ١١٩] .
* شرح التصريح على التوضيح – لخالد الأزهري – مطبعة عيسى الحلبي – [١ / ٣٨٣] .
* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ – لابن مالك – تحقيق عبدالمنعم أحمد هويدي – الطبعة الأولى – مطبعة الأمانة بالقاهرة [١ / ٣١٩ ، ٣٢٤] .
* شرح الكافية – للرضي – دار الكتب العلمية ببيروت [٢٠٧/١]
* شرح المفصل – لابن يعيش – عالم الكتب ببيروت [٢ / ٦٠] .
* كتاب سيبويه – تحقيق عبدالسلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب [١ / ٤٠٠] .
* المسائل المنثورة – لأبي علي الفارسيّ – تحقيق مصطفى الحدري – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق [٣٣] .
* المساعد على تسهيل الفوائد – لابن عقيل – تحقيق محمد كامل بركات – نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة [٢ / ٢٩] .

* المقتصد في شرح الإيضاح - لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق كاظم بحر المرجان . [١ / ١٦٨] .
* المقتضب - للمبرد - تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة - نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [٣ / ٢٥١] .
* نتائج الفكر - للسهيلي - تحقيق محمد إبراهيم البنا - دار الرياض [٣٩٩] .
* النُكَتُ في تفسير كتاب سيبويه - للأعلم الشنتمري - تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان - منشورات معهد المخطوطات العربية بالكويت [١ / ٤١٩] .
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - للسيوطي - تحقيق عبدالعال سالم مكرم - دار البحوث العلمية بالكويت [٤ / ٣١]

(٢) هو : الإمام جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن الكمال السيوطي ، ولد سنة ٨٤٩هـ ، وتوفي سنة ٩١١هـ ، وأشهر مؤلفاته : همع الهوامع في النحو ، والاقتراح في علم أصول النحو ، والأشباه والنظائر في النحو ، وله مؤلفات أخرى كثيرة .

(٣) انظر : الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي [٤/٢٦٥ - ٢٧٠] وهو فيه بعنوان : (تحفة النُّجَبَا . في قولهم : هذا بُسْراً أَطْيَبُ منه رُطَبَاً) - ويبدو أن السيوطي قد نقل هذه المسألة كاملةً بأسئلتها العشرة من كتاب (بدائع الفوائد) لابن قَيِّم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ ، فهي هناك في (١ / ١١٩ - ١٢٩) بزيادة وتفصيل . هذا ، وقد نقل ابن قيِّم الجوزية سَبْعاً من هذه الأسئلة وأجوبتها من كتاب (نتائج الفكر) للسهيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ (٣٩٩ وما بعدها) بكثير من ألفاظه .

(٤) القول الثاني - كما ذكره هو فيما بعد - هو : أن يكون خبراً لـ (كان) المحذوفة ، وعلى القول الأول تكون (كان) تامة ، وهذا هو رأي المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي ، ووافقهم الفارسي في (الحلبيات) واختاره ابن عصفور .

وفي المسألة رأي ثالث هو : تكون (كان) المحذوفة ناقصة ، فيكون الاسمان المنصوبان (بُسْراً ورُطَباً) خبرين لها ، واسمها ضمير ، واستدل صاحب هذا الرأي بورود الاسم في نحو : زيد المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ ، وضعَّفه بعضهم بأنهم لم يستعملوا هنا إلا النكرة ، والتعريف لم يسمع عن العرب، ولو كان خبراً لـ (كان) لجاء في شيء من هذا النحو المعرفة ، كما أن (كان) الناقصة يضعف إضمارها .

[انظر : المقتصد ١ / ٦٨١ ، شرح التصريح ١ / ٣٨٣ ، المساعد ٢ / ٣٠] .

(٥) انظر : كتاب سيبويه [١ / ٤٠٠] ووافقه ابن جني وابن كيسان وابن خروف ، وهو الأظهر من كلام المازني ، وقال به الفارسي في (التذكرة) ، واختاره ابن عصفور في رأيٍ له [انظر : المساعد ٢ / ٣٠] .

(٦) إذ المعنى : هذا في حال كونه بسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً ، يريد أن يفضل البسر على الرطب ، فـ (أطيب) ناب مناب عاملين ؛ لأن التقدير : يزيد طيبه في حال كونه بسراً على طيبه في حال كونه رطباً . [انظر : شرح التصريح ١ / ٣٨٣] .

(٧) ساقطة من الأشباه والنظائر .

(٨) انظر ما قيل في التعليقة (٤) .

(٩) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٦] : من قسم .

(١٠) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٦] : من تمام . ا هـ . وتمييز المقادير المنتصبة من تمام الاسم يطلق عليه (تمييز الذات) ؛ لأنه يفسر ذاتاً مبهمةً قبله ، وذلك يكون في التمييز الواقع بعد الوزن أو الكيل أو المساحة أو ما يشبه ذلك .

(١١) ويطلق عليه (تمييز النسبة) لأنه يفسر الإبهام الحاصل في إسناد شيء إلى شيء آخر قبله ، ومنه المحول عن أصل هو الفاعل أو المفعول به أو المبتدأ ، ومنه ماهو في حكم المحول ، ومنه غير المحول أصلاً .

(١٢) لأن (أطيب) اسم تفضيل ، فهو مشتق يتحمل الضمير العائد على المبتدأ ، وهذا هو صاحب الحال الأولى (بُسْراً) ، وأما الحال الثانية فصاحبها الضمير في (منه) وسيذكر هو ذلك فيما بعد .

(١٣) هو : الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ ، ومن أشهر مصنفاته : الإيضاح ، والحجة في القراءات ، والمسائل العسكريات ، والمنثورة ، والبغداديات . [إنباه الرواة ١ / ٢٧٣] .

(١٤) أول الصفحة الأولى من الورقة التاسعة .

(١٥) وقد وجدت للفارسيِّ رأياً كرأي سيبويه ومن معه في هذه المسألة - وهو الإعراب على الحالية - فقد قال في مسألة من (المسائل المنثورة) له : «مسألة : تقول : هذا بُسْراً أطيب منه تمراً ، فتنصبه على الحال من الجملة - والجملة هذا أطيب - لأنك أردت أنه في هذه الحال أطيب منه في الحال الأخرى» .

(١٦) جملة (وإن شراً فَشَرٌ) ساقطة من الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٧] ، وهذا القول مشهور أنه من كلام العرب . انظره في : كتاب سيبويه ١ / ٢٥٨ ، ٣ / ١١٣ ، ١٤٩ - ارتشاف الضرب ٢ / ٩٨ - همع الهوامع ٢ / ١٠٣ - شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٩٣ - المساعد على التسهيل ١ / ٢٧٢ - مغني اللبيب ٨٢٥ - مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٣٠٣ - وجاء في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ /٤١٨ أنه من الحديث الشريف: «المرء مَجْزِيٌ بعمله ، إن خيرا فخيرٌ ، وإن شرّاً فَشَرٌ» .

(١٧) وجاء في بدائع الفوائد [٢ / ١٢١] وجه آخر يبطل إضمار (كان) هنا ، وهو : «أن كان الزمانية ليس المقصود منها الحديث ، وإنما هي عبارة عن الزمان ، والزمان لا يُضْمَرُ ، وإنما يضمر الحدث إذا كان في الكلام ما يدل عليه ، وليس في الكلام ما يدل على الزمان الذي يُقَيِّدُ به الحدث ، إلا أن

يلفظ به ، فإن لم يلفظ به لم يُعْقَلْ . ويستوي في ذلك تقدير (كان) ناقصةً أو تامةً ؛ فإنهما يرجعان إلى أصل واحد ، ولا يجوز إضمار واحد منهما ؛ فإن القائل إذا قال : كان بَرْدٌ ، وكان مَطَرٌ - فهو بمنزلة وقع وحدث ، وكذا غيرهما من الأفعال اللازمة ، والزمان جزء من مدلول الفعل ، فلا يجوز أن يُخْلَعَهُ ويجرَّدُ عنه ، وإنما الذي خلع من كان التامة اقتضاؤها خبراً يقارن زمانها ، وبقيت تقتضيه مرفوعاً يقارن زمانها ، كما كان يقارنه الخبر ، فلا فرق بينهما أصلاً ، فإن الزمان الذي كان الخبر يقترن به هو بعينه الزمان الذي اقترن به مرفوعاً ، وينزل مرفوعها في تمامها به منزلة خبرها إذا كانت ناقصة ٢٢١ هـ .

(١٨) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٧] : ولذا .

(١٩) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٧] : ووجب .

(٢٠) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٧] حذفت كلمة (معنى) .

(٢١) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٧] : عنه .

(٢٢) توضيحه ما جاء في نتائج الفكر للسهيلي [٢٩٩] من أن العامل في الحال الثانية وهي (رطباً) هو معنى الفعل الذي هو متعلق الجار في (منه) فإنه متعلق بمعنىً غير الطيب ؛ لأن طاب يطيب لا يتعدى ب(مِنْ) ، ولكن صيغة الفعل تقتضي التفضيل بين شيئين مشتركين في صفة واحدة إلا أن أحدهما متميز من الآخر منفصل منه بزيادة في تلك الصفة ، فمعنى التميُّز والانفصال الذي تضمنه (أفعل) هو الذي تعلق به حرف الجر ، وهو الذي يعمل في الحال الثانية التي هي (رطباً) ، كما عمل معنى الفعل الذي تعلق به حرف الجر من قولك : زيد في الدار قائماً ، في الحال التي هي (قائماً) .

(٢٣) توضيحه أن (أحسن) في قولنا : زيد أحسن من أخيه - معناه : حَسُنَ وزاد حُسْنُهُ ، فالفعل (حَسُنَ) مستفاد من أصل المادة ، والفعل (زاد) مستفاد من اشتقاقه على وزن (أفعل) . وكذلك (أطيب) في قول العرب : هذا بسراً أطيب منه رطباً ، معناه : طاب وزاد طيبه ، أما (طاب) فمن أصل المادة ، وأما (زاد طيبه) فمستفاد من اشتقاقه على وزن (أفعل) .

(٢٤) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٧] : قلت .

(٢٥) إنما منعوا تقديم معمول أفعل التفضيل عليه ؛ لأن أفعل التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبوله علامة التأنيث أو التثنية أو الجمع ، فَانْحطّ درجة عن اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، فجعل موافقاً للجامد ، والجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقدم عليه ، وهذا في المعمول المنصوب كالحال في نحو : هذا أفصح الناس خطيباً ، أو التمييز في نحو : محمد أحسن الناس خلقاً .

وقد استثنى العلماء من الحال في هذا الموطن ما إذا كان اسم التفضيل عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفيه ، و إحداهما مفضلة على الأخرى ؛ فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة لخوف اللبس . [انظر : شرح التصريح على التوضيح ١ / ٣٨٢] .

(٢٦) لم أظفر بمن أجاز تقديم معمول أفعل التفضيل المنصوب عليه في غير المسألة المستثناة (المسألة البصرية) ، وأما من أجاز تقديم معموله عليه ، فإنما خصه بـ (مِنْ) بعده الجارة للمفضل عليه . بل قد يجب التقديم كان يكون مجرورها مِمَّاله صدر الكلام ، كالاستفهام نحو : أنت مِمَّنْ أفضل ؟ أو الإضافة إلى الاستفهام نحو : أنت من غلامِ مَنْ أفضل ؟ وفي ذلك يقول ابن مالك :

وإن تكن بتِلْوِ مِنْ مستفهما ... فلهما كُنْ أبداً مقدِّما

وقد يقدم في غير الاستفهام ضرورة ، كالشاهد الذي ذكره في المتن .

(٢٧) عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

فقالت لنا : أهلاً ، وزَوَّدَتْ

جَنَى النحل ، بل ما زَوَّدَتْ منه أطْيَبُ

وهو للفرزدق - وقد مَرَّ بامرأة من بني ضَبَّةَ يقال لها : مَيَّة، فسألها أن تَقْرِيَهُ وتحمله فأبت ، ومَرَّ بامرأة من بني ذُهْل ابن ثعلبة يقال لها : عزيزة ، فحملته وأعطاه ابنها ناقةً ، فقال قصيدة منها هذا البيت . ويروى البيت (أو مازودت هو أطيب) وعليه لا شاهد فيه .

انظر : همع الهوامع ٥ / ١١٥ - منهج السالك ٤١٣ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢ / ٦١٠ - شرح عمدة الحافظ ٢ / ٧٩٧ - ديوان الفرزدق ٦١ .

(٢٨) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٨] : سلمناه .

(٢٩) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٨] : لا يتعدان .

(٣٠) والدليل على ذلك أن قولهم : زيد أحسن منك - بمنزلة : زيد أحسن الناس - في قيام أحدهما مقام الآخر ، وأنهم لا يجمعون بينهما ، فكما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف لا يجوز تقديم ما هو في معناه على المضاف .

(٣١) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٨] : تقديم معمول .

(٣٢) أورد ابن قَيِّم الجوزية هنا اعتراضاً هو : إذا كان هذا هو الأصل ، فَلِمَ مثل سيبويه بها مقدمةً ، وكان ذلك أحسن عنده من أن يؤخرها ؟ وأجاب بأنه أراد تأكيد معنى الحال فيها ؛ لأنه ترجم عن الحال ، فلو أخرها لأشبهت التمييز ؛ لأنك إذا قلت : هذا الرجل أطيب بسراً من فلان ، فـ (بُسْراً) لا محالة تمييز ، وإذا قدمت (بسراً) على (أطيب من كذا) فـ (بَسْراً) لا محالةحال ، ولا يصح أن يخبر بهذا الكلام عن رجل ولا عن شيء سوى التمر وما هو في معناه ، فإذا قلت : هذا بسراً احتمل الكلام قبل تمامه ، وقبل النظر في قرائن أحواله أن يكون (بسراً) تمييزاً ، وأن يكون حالاً ، وبينهما في المعنى فرق عظيم ، فاقتضى تخصيص المعنى والغرض

على البيان للمراد تقديم الحال الأولى على عاملها ، ولو أخرت لجاز . [انظر : بدائع الفوائد ٢ / ١٢٥ ، نتائج الفكر ٤٠١] .

(٣٣) لأن العامل اللفظي إذا تقدم على منصوبه الذي حقه التأخير قلت فيه : مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى ، فقسمت العبارة بين اللفظ والمعنى ، فإن لم يكن للعامل وجود في اللفظ لم يُتَصَوَّرْ تقديم المعمول عليه ؛ لأنه لابُدَّ من تأخير المعمول على عامله في المعنى ، فلا يوجد تَعَدٍّ إلا وعامله متقدم عليه ؛ لأنه منويٌ غير ملفوظ به فلا تذهب النية والوهم إلى غير موضعه ، بخلاف اللفظي فإن محله اللفظ واللسان ومحل المعنى القلب ، فإذا ذهب اللسان باللفظ إلى غير موضعه لم يذهب القلب بالمعنى إلا إلى موضعه وهو التقديم . [انظر : بدائع الفوائد ٢ / ١٢٦ ، نتائج الفكر ٤٠٢] .

(٣٤) مجيء الحال مشتقةً أمرٌ غالبٌ وليس بلازم ، وقد جاءت الحال جامدة مؤولة بمشتق في مسائل ، كما جاءت غير مؤولة بمشتق في مسائل أخرى ، انظر ذلك في باب الحال من كتب النحو ، وعلى سبيل المثال انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٢٩٧ وما بعدها ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢ / ٨ وما بعدها ، ارتشاف الضرب ٢ / ٣٣٤ وما بعدها .

(٣٥) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٨] : مقول .

(٣٦) في الأصل : ذال - والبيت من السريع ، وليس من شواهد النحو ، فقد جاء به هنا لمعنى لغوي ، هو أن الحال سميت كذلك لما فيها من معنى التحول والانتقال والتغير ، ويبدو أن البيت مصنوع لهذا الغرض ، وهو من وضع اللغويين ، وانظر أيضاً في : بدائع الفوائد ٢ / ١٢٦ .

(٣٧) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٨] : "حتى تمثل" - وهو جزء من حديث شريف أخرجه البخاري في حديث (كيف بدأ الوحي) ، ويقول السهيلي في (نتائج الفكر) عقب هذا الحديث [٤٠٢] : « فـ (رجلاً) حال ؛ لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التمثيل ، وليست لازمة للملك ، إلا في وقت وقوع الفعل منه وهو التمثل ، فهي إذَنْ حال ؛ لأنه قد تحول إليها » .

(٣٨) الآية ٣٧ من سورة الأعراف ، ٦٤ من سورة هود - فقوله (آيةً) وقع حالاً من ناقة الله ، وهي حال جامدة غير مؤولة بمشتق ، والعامل فيها (ها) بما فيها من معنى التنبيه ، أو اسم الإشارة بما فيه من معنى الإشارة ، أو فعل مضمر تدل عليه الجملة ، كأنه قيل : انظر إليها في حال كونها آية . [انظر : البحر المحيط في موطن هذه الآية] .

(٣٩) إنما كان من قبيل التعسف الظاهر : إما لأنه لا يمكن ذلك إلا على تأويل بعيد ، وهو أن يكون المنصوب معمولاً لفعل محذوف تقدير (يشبه) ، وإما لأنه لا يمكن التأويل أصلاً ، كما في رجل وآية وشجر ورماد (الوارد في النص) .

ويعقب السهيلي على ذلك في نتائج الفكر [٤٠٢] بقوله : «فهذه كلها أحوال وإن كانت جامدة ؛ لأنها صفات يتحول الفاعل إليها ، وليس بلازم في الصفات أن تكون كلها فعلية، بل فيها نفسية ومعنوية وعدمية - وهي صفات النفي - وإضافية وفعلية ، ولا يكون من جميعها حال إلا ما كان الفعل واقعاً فيه وجاز خلوه عنها ، وأما ما كان لازماً للاسم مما لا يجوز خلوه عنه فلا يكون حالاً منتصبة بالفعل ، نحو قولك : قرشياً وحبشياً وابناً لزيد وأخاً لعمرو ، فإذا أردت النسب لا يكون شيء من هذا كله حالاً ، وقد نقل ابن قيم الجوزية هذا الكلام بلفظه غالبا في : بدائع الفوائد ٢ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٤٠) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٨] : وما يخرجه .

(٤١) النخل اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء ، ومثله يعامل في وصفه والإخبار عنه وعود الضمائر إليه معاملة المفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو جماعة الإناث ، وفي القرآن الكريم : (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) [الآية ٢٠ من سورة القمر] و (فَتَرَى القومَ فيها صَرْعَى كأنَّهم أعجازُ نَخْلٍ خاوِيَةٍ) [الآية ٧ من سورة الحاقة] و (والنخلَ بَاسِقَاتٍ لها طَلْعٌ نَضِيدٌ) [الآية ١٠ من سورة ق] .

ولذا تجد المؤلف هنا ، والسيوطي في الأشباه والنظائر يعامل (النخل) معاملة المفرد المذكر ، فيذكر له الفعل (يخرج) ، ثم يعامله معاملة المفردة المؤنثة فيعيد إليه الضمير مؤنثاً في (أكمامها) .

(٤٢) في مراتب حمل النخل جاء في : كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية - لابن الأجدابي [٦٢] :

« أول حمل النخل (الطَّلع) ، فإذا انشق فهو (الضحك والإغريض) والوليع . والكافور وعاء الطلع وهو الجُفُّ أيضاً وجمعه جفوف ، فإذا انعقد الطلع حتى يصير بَلَحاً فهو (السَّيَّاب) الواحدة سَيَّابة ، فإذا اشتد واخضر فهو (الجَدال) فإذا عظم واشتد فهو (البُسْر) فإذا احمرَّ فهو (الزَّهْوُ) ، فإذا بدت فيه نقط من الإرطاب فهو (مُوَكِّت) ، فإذا أتاه التوكيت من قبل أذنابه فهو (مُذَنِّب) و (تَذْنُوب) ، فإذا لان للإرطاب فهو (ثَعْد) ، فإذا بلغ الإرطاب أنصافه فهو (مُجَزِّع) ، فإذا بلغ ثلثيه فهو (حُلقان) و (مُحَلْقِن) ، فإذا جرى الإرطاب فيه فهو (مُنْسَبِت) ، فإذا تناهي الإرطاب فيه فهو (مَعْو) » . ولم أجد ما جاء في المتن من (البساة والخلال) .

(٤٣) يرى بعضهم أن الإشارة إلى الجدال (مرتبة من مراتب البلح) إذا قدرت عاملاً محذوفاً هو (إذا) ، والتقدير : هذا الجدال إذا كان بسراً . أو الإشارة إلى الرطب إذا قدرت العامل المحذوف هو (إذْ) ، والتقدير : هذا الرطب إذْ كان بسراً . يقول السهيلي عن هذا : «وهذا تكلف لا معنى له ؛ لأنا سنبطل إضمار (إذ وإذا) فيما بعد ، وإضمار (كان)» [انظر:

نتائج الفكر ٤٠٣] يريد : أن العامل في (بسرا ورطبا) ليس (كان) المحذوفة بتقدير إذ كان أو إذا كان - على ما سبق .

(٤٤) أحد اليهود الذين أسلموا بالمدينة قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بعامين ، وكان اسمه في اليهود حصينا فسماه الرسول عبدالله ، وفيه نزلت بعض الآيات الكريمة ، كما شارك في نصرة عثمان بن عفان رضي الله عنه أيام الفتنة .

(٤٥) هو عثمان بن عفان رضي الله عنه ، ثالث الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، ولد في السنة السادسة بعد عام الفيل ، واستشهد سنة ٣٥هـ .

(٤٦) أول الصفحة الأولى من الورقة العاشرة .

(٤٧) يروى هذا القول برواية أخرى للترمذي عن ابن أخي عبدالله بن سلام قال : «لما أريد قتل عثمان جاء عبدالله بن سلام فقال له عثمان : ما جاء بك ؟ قال : جئت في نصرتك، قال : اخرج إلى الناس فاطردهم عني ، فإنك خارج خير لي من داخل» [انظر: تفسير القرطبي - الآية ٤٣ من سورة الرعد] .

(٤٨) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : يدل .

(٤٩) عبارة سيبويه : «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عبدَالله المقتولَ ، وأنت تريد : كُنْ عبدالله المقتولَ ؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء ، ولأنك لست تشير إلى أحد» . وعلل السيرافي ذلك فقال : «لأنه ليس قبله ولا في الحال دلالة عليه ؛ إذ يجوز أن يكون على معنى : تَوَلَّ عَبْدَالله وأحِبَّ ، وما أشبه ذلك ، وإنما يضمرون ما عليه الدلالة من الكلام ، أو شاهد من الحال» . [انظر : كتاب سيبويه ١/٢٦٤- الأصل والهامش] .

(٥٠) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : وإذ .

(٥١) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : فهنا .

(٥٢) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : «إذ تريد» (دون همزة الاستفهام) .

(٥٣) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : وفي ساتيك .

(٥٤) من هؤلاء النحاة المُبَرِّد ، فقد قال في (المقتضب ٣ / ٢٥١) : «ومثل هذا قولك : هذا بسرا أطيب منه تمراً ، فإن أومأت إليه وهو بسر تريد : هذا إذ صار بسرا أطيب منه إذ صار تمراً ، وإن أومأت إليه وهو تمر ، قلت : هذا بسراً أطيب منه تمراً ، أي هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا صار تمراً ، فإنما على هذا يوجه ؛ لأن الانتقال فيه موجود» . وقد تبع المبردَ في هذا التقدير كلٌّ من السيرافي والزجاج وابن السراج والفارسيّ في (الحلبيات) وابن عصفور في رواية عنه ، وانظر التعليقة (٤) فيما سبق .

(٥٥) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : فيصح .

(٥٦) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : لم نحتج .

(٥٧) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : أنه .

(٥٨) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٧٠] : وضعهما لذلك .

(٥٩) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٧٠] زيادة قوله : «والله سبحانه وتعالى أعلم» .

[انتهت المسألة الرابعة]

المسألة الخامسة (الضَّبَّة) (*)

وهي قول النَّوَوِيِّ (١) في (منهاجه) (٢) : «وماضُبِّبَ بذهب أو فضة ضَبَّةً كبيرةً ؛ لزينةٍ - حَرُم» (٣) ، وقد أفْرَدَ لها الكمال أبو بكر بن محمد السيوطي (٤) الشافعي ، فقال : عَرَضَ الاجتماعُ ببعض الأشياخ ، فذكر لي أن بعض أصحابنا الشافعية ساله عن وجه نصب (ضَبَّةً) في كلام (المنهاج) ، وأخبر هذا السائل أن الأصحاب اختلفوا في وجه نصبه ، وأن بعضهم قال : هو خبر (كان) محذوفةً ، والمعنى : وكان ضَبَّةً ، أو : وإن كان ضَبَّةً . وقال بعضهم : هو مصدر ، وتقديره تضبيباً (٥) ضَبَّةً . وقال بعضهم : تَوَسَّعَ المصنف ، فاطلق الضبة على المصدر . وربما قيل غير ذلك .

وقد ظهر لي على أن إطلاق هذا اللفظ بإزاء هذا المعنى عَرَبِيٌّ ، أن هذه الأقوال كُلَّها لا تُسَلَّمُ .

أما قول من قال : وكان ضَبَّةً ، أو : وإن كان ضَبَّةً ، فَنَفْيٌ عن الجواب ؛ لأنه يلزم منه عَوْدُ الضمير في (كان) المقدرة على (ما) الواقعة على الإناء المُضَبَّبِ (٦) ، فيكون المعنى : وما ضُبِّبَ وكان المُضَبَّبُ ضَبَّةً ، أو : وإن كان المضبب ضَبَّةً . ولا يخفى فساده ، سواء جعلت (كان) تامةً أو ناقصةً ، والواو عاطفة أو للحال .

هذا كلام الشيخ (٧) ، وقد اقتضى أمرين (٨) .

أحدهما (٩) : أن (١٠) اسم (كان) المقدرة ضمير . والثاني : أنه عائد على (ما) الواقع على المُضَبَّب .

وكل منهما ليس بلازم ؛ أما الأول ؛ فلأنه يجوز أن يكون اسم (كان) ظاهراً تقديره : وكانت الضَّبَّةُ ضَبَّةً كبيرةً ... إلى آخره .

وأما الثاني ؛ فَلأَنَّا إذا جعلنا اسم كان ضميراً ، كان عائداً على الضبة المفهومة من قوله : وما ضُبِّبَ ؛ لأن نفس الضمير يجوز الاستغناء به (١١) بمستلزم له ، كقوله تعالى : (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالمعْرُوفِ ، وَأَدَاءٌ إِلَيهِ بِإحْسَانٍ) (١٢) ، فـ (عُفي) يستلزم عافياً ، والضمير في إليه عائد عليه . كقوله :

لَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ مَتَعَ الضُّحَى
وَطَيرُ المَنَايَا فَوقَهُنَّ أَوَاقِعُ (١٣)

فـ (الحادي) يستلزم إبلاً مَحْدُوَّةً ، وضمير (فوقهن) عائد عليهن .

إذا تقرر ذلك ، فقد حذف (كان) واسمُها ظاهرٌ قدَّرناهُ ، أو ضمير ، وبقي خبرها .

فإن اعترض معترض (١٤) بأن حذف (كان) مع اسمها إنما يَحْسُنُ ويكثر بعد إنْ ولَوْ (١٥) .

أجَبْنَا : بأنه يكفينا في التخريج وُقُوعُهُ في كلام العرب – وإن كان قليلاً – فقد خرَّجَ سيبويه (١٦) قَوْلَ الشاعر رَجَزاً (١٧) :

مِنْ لَدُ شَوْلاً ، فَإِلى إتلائها (١٨)

[على أن التقدير : مِنْ لَدُ أنْ كانت شَوْلاً] (١٩) .

وأمكننا أن نخلُصَ من اعتراضه بوجهٍ آخر ، وهو أن نقول : أصله : فإن كانت الضَبَّةُ ضَبَّةً كبيرةً ، فحذفت (٢٠) واسمُها بعد إنْ ، وبقي خبرها ، ثم حذف إنْ بعد ذلك ، وجَوَّزَ حَذْفَهُ دلالةُ (حَرُمَ) الذي هو الجواب عليه ؛ فإن حذف الشرط مع القرينة جائز مع إن (٢١) . وإنما الخلاف في غيرها من أدوات الشرط .

واشترط ابن عصفور (٢٢) والأُبَّذي (٢٣) تعويضَ (لا) من الفعل المحذوف ، قال في الارتشاف (٢٤) : " وليس بشيء " ، ومن أمثلة حذف الشرط مع إنْ بدون (٢٥) (لا) قوله تعالى : (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ) (٢٦) تقديره – والله أعلم – : إن افتخرتم بقتلهم ، فلم تقتلوهم أنتم ، ولكن الله قتلهم (٢٧) . وقوله (٢٨) : (فَاللهُ هُوَ الوَلِيُّ) (٢٩) ، تقدير : إن أرادوا أولياء بِحَقٍّ ، فالله هو الولي بِحَقٍّ (٣٠) . وقوله تعالى : (يَا عِبَادِيَ الَّذِيـنَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ ، فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) (٣١) أي : إن لم يَتَأتَّ أن تُخلِصُوا العبادةَ لي في أرض ، فإيَّايَ في غيرها فاعبدون (٣٢) . وهذا هو الأنسب ؛ لتوافق عبارةُ المنهاج عبارةَ أصله (٣٣) ؛ فإن عبارة المُحَرَّر : وَالمُضَبَّبُ بالذهب أو الفضة ، إن كانت ضَبَّةً كبيرةً ، وفوق قدر الحاجة حَرُمَ استعماله ، وإن كانت صغيرةً .. إلى آخره .

فهذا يُشْعِرُ بأن صاحب المنهاج (٣٤) لما اختصر ما في المُحَرَّر ، حذف (٣٥) أولاً كان واسمُها ذكر الشرط . ثم قوله في ردِّ هذا الوجه : سواء جعلت كان تامة أو ناقصة . كيف يَصِحُّ فرض (كان) تامةً ، والمُدَّعَى أن (ضَبَّةً) منصوب بها ؟ ، فتأمَّلْ (٣٦) .

وأما قول من قال : تضبيباً ضَبَّةً ، فليس بشيء ؛ لأنه لم يُعْرِبْ (ضَبَّةً) ، وإنما أكَّدَ الفعل بمصدره القياسيِّ ، وأبقى الضبة على حالها .

وأما قول من قال : إن (ضَبَّةً) مفعول مطلق ؛ لأنه (٣٧) آلة التضبيب ، أو تَوَسُّعَ المصنف ، فأطلق الضبة على المصدر ، ونصبها مفعولاً مطلقاً ، فشُبْهَتُهُ قويةٌ جداً ؛ لأن لفظ (ضَبَّةً) موافقٌ في المعنى واللفظ للفعل قبله ، ويَرِدُ بأن الضبة ليست بآلة للتضبيب ؛ لأن كُلَّ الآلات تكون موجودةً قبل الفعل ، مُعَدَّةً معروضةً له ، كالسَّوْطِ قبل الضرب ، والقلم قبل الكتاب .

وأيضاً فإطلاقُ آلة المصدر عليه سماعٌ ، كـ (ضربته سوطاً) ، ولا تقول : كتبته قلماً . والضبة عبارة عن الرقعة التي يُرْتَقَعُ (٣٨) بها الإناء ونحوه ، وقد كانت قبل ذلك جنساً من الأجناس ، صَيَّرَهُ (٣٩) المُضَبِّبُ بفعله فيه ضبةً ، فَفِعْلُهُ فيه يسمى تضبيباً ، والضبة عبارة عن الذات ، وكانت قبل ذلك جنساً لا تُسَمَّى ضَبَّةً .

ولو سلَّمنا أنها من الألفاظ التي أطلقتها العرب على المصادر – وليست بمصادر ، كالآلات والعَدَد وما أضيف إليها ونحوها (٤٠) – فإن وصفها بـ (كبيرة) يَرُدُّهُ ؛ لأن المعاني لا تُوصفُ بِكِبَرٍ ولا صِغَرٍ ، وإنما توصف بالقِلَّةِ والكثرة ، والقوة والضعف ، ونحوها من أوصاف المعاني . وإذا صح ذلك فلا يقال : تَوَسُّعَ المصنف ؛ فنصب (الضبة) على المصدرية ؛ لأن معنى توسع : ارتكب لغة مُوَلَّدةً ، فهذا يُعَدُّ قِلَّةَ حِشْمَةٍ وأدب (٤١) على المصنف ، لكنه لا ينبغي أن يقال حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد ؛ لأن المُوَلَّدَ إذا صَنَّفَ في الفروع (٤٢) أو غيرها يُعْذَرُ في ارتكابه لُغَتَهُ المولَّدة ؛ لأنه لو كُلِّفَ الكلام باللسان العربي دائماً ، صَعُبَ عليه ؛ لأنه لا يقدر عليه إلا بكُلْفَةٍ ، فإذا عجزنا عن الدخول بكلامه في اللسان العربي عذرناه ، ولا جناح عليه . انتهى .

واقتضى كلامه أن نزاعه إنما هو في تعليل كونه مطلقاً (٤٣) ، بجعله آلةً ، وأما نفس الدعوى فلا نزاع فيها ؛ فإن المصدر قد ينوب عنه في الانتصاب على أنه مفعول مطلق ، مُلاقٍ (٤٤) له في الاشتقاق ، وإن كان اسم عين حاصلاً بفعل فاعل المصدر ، كقوله تعالى : (وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً) (٤٥) ، فقد انتصب (نباتاً) على أنه مفعول مطلق ، وليس بآلة ، بل النبات ذات حاصلة بفعل الفاعل .

والذي ظهر لي فيه – بعد البحث مع نُجَبَاءِ الأصحاب فيه ، ونظر المُحْكَم (٤٦) ، والصِّحَاح (٤٧) ، وتهذيب اللغة (٤٨) ، وغيرها ، ولم نَجِدْهُ متعدياً بهذا المعنى – أنَّ (٤٩) الباء في (بِذَهَبٍ) بمعنى (مِنْ) البيانية ، ارتكبه على مذهب كوفيٍّ (٥٠) ، و (ضَبَّةً) منصوبٌ على إسقاط الخافض ، إما من باب :

أَمَرْتُكَ الخيرَ ، فافعل ما أُمِرْتَ به

فقد تركتُكَ ذَا مَالٍ ، وذَا نَشَبِ (٥١)

وهو ظاهر ، ولا يَرِدُ عليَّ – بإدخاله فيه – بكونهم (٥٢) لم يَعُدُّوهُ من أفعاله ؛ لأنَّا نقول : ما قيس على كلامها فهو من كلامها (٥٣) . وقد قالوا في ضبط أفعال باب (أمرتُكَ) (٥٤) : كلُّ فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما حرف الجر ، فهو من باب (أمر) . وهذا الضابط يشمله لا محالة ، وهو أولى من أن يُدَّعَى أنه منصوب من باب قول الشاعر :

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ، ولم تَعُوجُوا

كلامُكُمُ عليَّ – إذنْ – حَرَامُ (٥٥)

على إسقاط الخافض ؛ لأنه هذا يحفظ ولا يقاس عليه ، وارتكابه يُخَلِّصُ من مشكلات كثيرة ، ودعواه أقل ضرراً من دعوى اللَّحنِ لعالم ، ويكون (بذهب) في موضع نصب على الحال من النكرة ؛ لتقدُّمِه عليها (٥٦) ؛ لأنه لو تأخر كان صفة لها ، والباء بمعنى (مِنْ) البيانية ، والتقدير : وما (٥٧) ضُبِّبَ بِضَبَّةٍ

من ذهب أو فضة كبيرة ؛ لزينة ، حَرُمَ .

ويمكن أن يُدَّعَى أنه من باب (أعطى) (٥٨) ، وليس بظاهر ؛ لأن سقوط الحرف فيه ظاهر ، وليس فيه مُعْطى ولا مُعْطَى لَهُ ، و (ما) (٥٩) مبتدأ ، وهي موصولة ، صلتها جملة (ضُبِّبَ) ، وفي (ضُبِّبَ) ضمير نائب فاعل ، وهو العائد ، وهو المفعول الأول - إن جعلناه من باب أَمَرَ ، أو أعطى (٦٠) - وجملة (حَرُمَ) خبره .

فإن قلت : لا يصح أن يكون (حَرُمَ) خبراً من (ما) ؛ لأن (ما) ، واقعةً على المضبَّب ، والمضبب جماد ، لا يوصف بحرام ولا بحلال .

قلت : هو على حذف مضاف ، أي : واستعمال ما ضُبِّبَ حَرَامٌ على المكلف ، وكذلك تُقَدَّرُ (٦١) في كل موضع قاله الفقهاء ؛ لأن الجمادات - كالخمر - لا توصف بحرام ولا بحلال ، وإنما يوصف بهما فِعْلُ المُكَلَّفِ ، فإذا قالوا : الخمر حرام ، إنما يريدون استعمالها ، وحذفوه ؛ اختصاراً ؛ للعلم به .

[تعليقات المسألة الخامسة]
الضَّبِّيَّة

* لُقِّبت هذه المسألة بلقب (الضَّبِّيَّة) أخذاً من قول النووي المذكور (ضبة كبيرة) ؛ إذ هي موضع النزاع والتخريج الإعرابي . (و الضبة) قطعة عريضة من حديد أو نحاس أو خشب أو غير ذلك ، يُصْلَحُ بها الإناء المكسور ، وقد تكون الضبة من ذهب أو فضة ، وجمع الضبة ضِبَابٌ وضَبَّاتٌ ، وقد يقال للضبة (كَتِيفَة) ؛ لأنها عُرِّضَتْ على هيئة الكتف ، ويقال : ضَبَّبْتُ الإناء : أي عملت له ضبة . [انظر : لسان العرب والمصباح المنير (ضبب)] . وتجد حديثاً عن هذه المسألة موجزاً أو مفصلاً في كلٍّ من :
* همع الهوامع في النحو - للسيوطي - مطبعة دار البحوث العلمية بالكويت [٥ / ١٩] .
* الأشباه والنظائر في النحو - للسيوطي - مطبعة ونشر مكتبة الكليات الأزهرية [٤ / ٢٤٧ وما بعدها] .

(١) هو الإمام يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن الحِزَامِيّ الحوْرَانيّ الشافعي ، إمام في الفقه والحديث ، مولده ووفاته في نَوى (من قرى حوران بسوريا) ، ومن مصنفاته : منهاج الطالبين ، وتهذيب الأسماء واللغات ، وشرح صحيح مسلم ، ورياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، والأربعون النووية ، ولد سنة ٦٣١هـ ، توفي سنة ٦٧٦هـ .

(٢) هو كتاب منهاج الطالبين وعمدة المُفتينَ في فروع الفقه الشافعي ، ذكر في مقدمته أنه اختصره من كتاب (المحرر) للإمام أبي القاسم الرافعي ، كما ذكر منهجه في عرض المسائل الفقهية . وقد طبع الكتاب طبعات عدة .

(٣) هذه العبارة وردت في كتاب المنهاج ص ٣ من كتاب الطهارة - طبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ، وهي بتمامها : «ويحل استعمال كل إناء طاهر إلا ذهباً وفضةً فيحرم ، وكذا اتخاذه في الأصح ، ويحل المموَّه في الأصح، والنفيس - كياقوت - في الأظهر، وما ضُبِّبَ بذهب أو فضة ضَبَّةً كبيرة لزينة حَرُمَ ، أو صغيرة بقدر الحاجة فلا ، أو صغيرة لزينة أو كبيرة لحاجة جاز في الأصح ، وضبة موضع الاستعمال كغيره في الأصح . قلت : المذهب تحريم ضبة الذهب مطلقاً ، والله أعلم » .

(٤) هو الإمام أبو الفضل عبدالرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي ، ولد سنة ٨٤٩هـ ، وتوفي سنة ٩١١هـ ، وله المصنفات الجامعة في مختلف فروع العلم ، ومنها : الأشباه والنظائر في النحو ، والاقتراح في علم أصول النحو ، وهمع الهوامع في النحو ، والإتقان في علوم القرآن .

(٥) أول الصفحة الثانية من الورقة العاشرة .

(٦) يقصد عود الضمير على (ما) في قوله أولاً : «وما ضُبِّبَ» وهي (ما) الموصولة ، أي : وكان ما ضبب ضبة كبيرة .

(٧) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٧] زيادة قوله : «سلمه الله تعالى» .

(٨) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٧] : «أمرين» - والنصب فيه يقتضي أن يكون مفعولاً به لقوله : «اقتضى» مبنيا للفاعل. والرفع في الأصل (أمران) يقتضي أن يكون نائباً عن الفاعل للفعل «اقتضى» مبنياً للمجهول .

(٩) زيادة «أحدهما» يقتضيها التقسيم السابق ، وهي من الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٧] .

(١٠) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٧] : «بان» .

(١١) كذا في الأصل . وفي الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٧] : «يجوز الاستغناء عنه» ، وهو الأفضل .

(١٢) الآية ١٨٨ من سورة البقرة .

(١٣) البيت من الطويل ، وقبله قوله :

فَإِنَّكَ والتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بعدما دعانا ، وأيدينا إليه شَوَارِعُ

ولم يُدْرَ لهما قائل ، ويروى : «وقد تلع الضحى» و «التأبين» مدح الميت ، و «شوارع» : جمع شارعة وهي الممتدة المرتفعة ، و «متع الضحى أو تلع» : كناية عن ارتفاع الشمس ، و «أواقع» : جمع واقعة وهي النازلة ، والضمير في «فوقهن» يعود إلى الإبل .

[انظر : شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٨٨ ، المقاصد النحوية ٣ / ٥٢٤ ، شرح الأشموني ٢ / ٢٨٤ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١ /٢٠١ ، شرح الكافية الشافية ٢ /١٠١٤ ، لسان العرب (وقع)] .

(١٤) في الأصل «متعرض» ، وما أثبته من الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٨] .

(١٥) وفي ذلك يقول ابن مالك في «الألفية» في الأمور التي تختص بها (كان) من دون أخواتها :

ويَحذفُونها ويُبقُونَ الخبر   وبعد إنْ ولو كثيراً ذا اشتهر

(١٦) في الأشباه والنظائر [٢٤٨/٤]: زيادة : «رحمه الله تعالى»

(١٧) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٨] : «قول الراجز» .

(١٨) البيت من مشطور الرجز ، ولم يُعرف قائله ، و «الشَّوْلُ» : جمع شائلة صفة للناقة - على غير قياس - وهي التي خفَّ لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . و «الإتلاءُ» مصدر قولك : أتْلَت الناقة : إذا تلاها ولدها، والمعنى : من كونها شولا إلى زمن كونها متلُوَّةً بأولادها .

[انظر : كتاب سيبويه ١ / ١٣٤ ، الأمالي الشجرية ١ /٢٢٢ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٩٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠١ ، همع الهوامع ١ / ١٢٢ ، لسان العرب (شول)] .

(١٩) ما بين المعقوفين زيادة لابد منها ، وهي من الأشباه والنظائر[٤ / ٢٤٨] . وإنما قدره سيبويه على هذا التقدير (مِنْ لَدُ أن كانت شَوْلاً) ولم يقدره (مِنْ لَدُ كانت شَوْلاً) : لأنه لا يرى إضافة لَدُنْ إلى الجمل ، واعترض على سيبويه في تقديره أن ؛ إذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه ، بل نص سيبويه في باب الاستثناء على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه ، وإن حمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أن ما فَرَّ منه وقع فيه . [انظر : شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٩٤] .

(٢٠) أي حذفت (كان) .

(٢١) يجوز حذف ما علم من شرط ، إن كانت الأداة (إنْ) مقرونةً بـ (لا) النافية ، كقول الأحوص :

فطلِّقْها فلستَ لها بِكُفْءٍ   وإلاَّ يَعلُ مَفرِقَكَ الحُسَامُ

وقد يتخلف واحد من (إنْ) و الاقتران بـ (لا) ، وقد يتخلفان معاً ، وأمثلة ذلك على الترتيب : قول العرب : من يسلم عليك فسلِّم عليه ومن لا فلا تعبأ به ، أي : ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به . وقوله تعالى : (وَإِنِ امرَأَةٌ خافت مِنْ بَعْلِها) أي : وإن خافت امرأة . وقو الشاعر :

متى تُؤْخَذُوا قَسراً بِظِنَّةِ عَامِرٍ

وَلَم يَنجُ إلاَّ في الصِّفَادِ يَزِيدُ

أي : متى تُثقفوا تؤخذوا ، فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين [انظر : شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٥٢] .

(٢٢) هو علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي الحضرمي ، وكنيته أبو الحسن ، ولد سنة ٥٩٧هـ وتوفي سنة ٦٦٩هـ ، ومن مصنفاته : ضرائر الشعر ، وشرح جمل الزجاجي .

(٢٣) هو : علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الخشني ، توفي سنة ٦٨٠هـ .

(٢٤) هو كتاب ارتشاف الضَّرَبِ من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، وانظر رد أبي حيان هذا في (ارتشاف الضرب ٢ / ٥٦١) .

(٢٥) يُخطِّئُ بعض نقدة الاستعمال اللغوي دخول الباء الجارة على (دون) ؛ لأنه لم يسمع عن العرب ، ولأن (دون) ظرف غير متصرف ، فلا يستعمل إلا منصوباً على الظرفية ، أو مجروراً بحرف الجر (مِنْ) فقط ، كقوله تعالى : (وقطَّعناهم في الأرض أمماً ، منهمُ الصالحُونَ ومنهُمْ دُونَ ذلك) وقوله تعالى : (ولا تدعُ مِنْ دُونِ اللهِ ما لا ينفعُكَ ولا يَضُرُّكَ) . وقد ورد هذا الاستعمال في كلام بعض اللغويين كالأخفش وغيره.

(٢٦) الآية ١٧ من سورة الأنفال .

(٢٧) انظر : تفسير الكشاف للزمخشري ، والبحر المحيط لأبي حيان في موطن هذه الآية .

(٢٨) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٨] : «وقوله تعالى» .

(٢٩) الآية ٩ من سورة الشورى .

(٣٠) انظر : الكشاف للزمخشري في موطن هذه الآية . قال أبو حيان في (البحر المحيط) : ولا حاجة إلى تقدير شرط هنا ؛ فالكلام يتم بدونه .

(٣١) الآية ٥٦ من سورة العنكبوت . وقد كتبت الآية خطأ في الأصل وفي الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٨] بحذف «الذين آمنوا» .

(٣٢) انظر : الكشاف للزمخشري ، والبحر المحيط لأبي حيان ، في موطن هذه الآية .

(٣٣) أصل المنهاج هو كتاب (المحرر) للإمام أبي القاسم الرافعي ، انظر التعليقة (٢) فيما سبق .

(٣٤) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] زيادة قوله : «رحمه الله» .

(٣٥) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «وحذف» .

(٣٦) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] زيادة قوله : «هذا آخر كلام الوالد على هذا الوجه ، ثم نشرع في ذكر كلام المعترض على بقية الأوجه . ثم قال» :

(٣٧) أول الصفحة الأولى من الورقة الحادية عشرة .

(٣٨) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «يرفع» .

(٣٩) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «صيَّر» .

(٤٠) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «ونحوه» .

(٤١) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «فهذا قلة حشمة» .

(٤٢) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «إذا أضيف إلى الفروع».

(٤٣) يريد : بكونه مفعولاً مطلقاً ؛ بأن ينوب الآلة مناب المصدر المشارك للفعل في حروفه .

(٤٤) كلمة (مُلاَق) هنا فاعل لقوله قبل ذلك : «ينوب عنه» .

(٤٥) الآية ١٧ من سورة نوح .

(٤٦) هو كتاب المحكم والمحيط الأعظم ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف ب(ابن سِيدَهْ) الأندلسي ، المتوفى سنة ٤٥٨هـ .

(٤٧) هو كتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل ابن حماد الجوهري ، المتوفى سنة ٣٩٣هـ .

(٤٨) هو كتاب تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد المعروف بـ (الأزهري) ، المتوفى سنة ٣٧٠هـ .

(٤٩) المصدر المؤول من أن ومعمولها يقع فاعلاً لقوله : «ظهر لي» قبل ذلك .

(٥٠) لأن الكوفيين وحدهم هم الذين يجيزون نيابة بعض حروف الجر مناب بعضها الآخر ، وقد عقد ابن قتيبة لذلك باباً في كتابه (أدب الكاتب) ص ٣٩١ وما بعدها ، سمّاه (باب دخول بعض الصفات مكان بعض) ، وذكر أن من مجيء الباء بمعنى (مِنْ) قول أبي ذؤيب الهذلي :

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ، ثم تَرَفَّعَت   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنَّ نَئِيجُ

وقول عنترة :

شَرِبتَ بِماءِ الدُحرُضَيْنِ فأصبحت
زوراءُ تنفرُ عن حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

أي : شربن من ماء البحر ؛ ومن ماء الدحرضين .

والبصريون ينكرون إنابة بعض حروف الجر مناب بعضها الآخر ، ويؤولون ماورد ، أو يقولون بشذوذه .

(٥١) أي : أمرتك بالخير ، فأسقط الباء من الخير . والنشب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وقيل : هو جميع المال ، وعطفه على المال من قبيل المبالغة . [انظر: كتاب سيبويه ١/ ٧١ ، المقتضب للمبرد ٢ / ٣٦ ، الأمالي الشجرية ١/٣٦٥].

(٥٢) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «بإدخاله فيه بكونه» .

(٥٣) الضمير في (كلامها) يعود إلى (العرب) ، ويُفهمُ ذلك من المقام ، وهذه العبارة مشهورة ، وردت في كتاب الخصائص لابن جني [١ / ١١٤] وفي غيره .

(٥٤) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «أمرته» .

(٥٥) أي : تمرون بالديار . والبيت من الوافر ، وهو لجرير بن عطية الخطفي ، ورواية الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «ولم تعوجوا» . ونقل الأخفش الصغير عن المبرد أنه قرأ على عُمارة بن عقيل - حفيد جرير - : «مررتم بالديار» ، قال : فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة ، قال : والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة . [انظر : ديوان جرير ٢ / ٥ ، الكامل للمبرد ١ / ٣٤ ، مغني اللبيب ١٣٨ ، ٦١٦ ، شرح ابن عقيل ١ / ١٨٨] .

(٥٦) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٥٠] : «المتقدمة عليها» .

(٥٧) أول الصفحة الثانية من الورقة الحادية عشرة .

(٥٨) أي : من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

(٥٩) أي (ما) في أصل المسألة ، وهي قوله : «وما ضُبِّبَ بذهب ..» .

(٦٠) في الأصل «من باب أمر وأعطى» وما أثبتُّهُ من الأشباه والنظائر [٤ / ٢٥٠] ، وهو الأولى ؛ لأن البابين مختلفان في التعدية - على ما سبق .

(٦١) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «يقدر» .

[انتهت المسألة الخامسة]

